

وقال اجمع العظيم اهل المحلة وعن ابي يوسف منصور  
كالقسامة وعن ظف ضامة بنع قليل وقال  
بعضهم من كل جماعة واما واثنان وقال البصالي  
الالف بخاري قليل قال الكمال الحقي ما روي عن محمد  
وابي يوسف ايضا ان العيرة لتواتر الخبر ومجيبه  
من كل جانب كذا في امداد الفتاوى **قوله** واقتاره  
في البحر **قوله** حيث قال وروي الحسن عن ابي حنيفة  
انه تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء  
كان بالماء علة اهل كرك عنده في هلال رمضان  
كذا في البدائع ولم ازلن رجحان الشايع ويتفق العمل  
عليها في زماننا لان الناس كاسلت عن تركة الاهلة  
فانتفى قولهم بقرصهم طالين لما توجه اليه فكان  
التردد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا  
في سنة حنيفة وعثمان وتسمية ان اهلهم اذ يتردد  
فترتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهذا وقع  
في الفطر بسبب ان جمعا تليدا شهرا واعتد قاضي الفتاوى  
الحنفي ولم يكن بالسماعة فلم يقبلهم مضاموا وتبعهم  
جمع كثير على الصوم واما الخلفيه هو الناس بالفطر  
وهكذا في هلال الفطر حتى ان بعض شيوخ الشافعية  
صلى العيد بجماعة دون غالب اهل ليلة وانكر  
عدم ذلك لما لفتن الامام انتهى كلام البحر **قوله** ووافق  
اشبات ريفت يعني فيما اذا اجمع في اشبات كالمال  
الذي ذكره فالصوم لا يتوقف على ثبوت رمضان  
قال في امداد الفتاوى قال في الكافي ويصام بروية  
الهلال او الكمال شئت لان الصوم لا يتوقف على  
الثبوت

الثبوت **قوله** شهدا بغير التثنية على ما هو في  
غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضي مشهادتهما  
**قوله** وهذه استجماع شرائط الدعوى هذه المسئلة  
وحدث في البحر وامداد الفتاوى والفتاوى الهندية  
والمبني ولم يوجد فيها هذه الجملة وهي قوله وهذه  
الى اخره والمصنف في المني لم يترخص لشرحها وهي  
تقتضي اشراط الدعوى مع انها لا تسترط في  
الصوم ولا في الفطر كما تقدم اللهم الا ان يكون  
على ما قدمناه عن امداد الفتاوى من انه ينبغي ان  
تشرط الدعوى على قول ابي حنيفة في هلال رمضان  
وهلال الفطر يامل **قوله** وقد شهدوا به المناسب  
للثبوت ان يقول وقد شهدوا به التثنية وكذا قوله  
لو شهدوا **قوله** حل الفطر اي سوا تعفت السماء  
في الزمان اولها كذا في القصصاتي قال في الحج الاثر  
ولا يجوز ان يخلل لانه اذا لم يكن بالسماعة يلزم  
اجمع الكثير ولم يقبل خبر الثنتين الا في رواية الحنفي  
تدبر انتهى وهو كلام حسن وعليه في الكمال قال في  
امداد الفتاوى وقال الكمال لا يبعد لو قال قائل  
ان قبلها في الصحيح اي لا حرقام عندهم وتم العدد  
لا يظطرون وان قبلها في غير فطر والتحقق زيادة  
القوة في الثبوت في الثاني والله تعالى اعلم  
الثبوت اصلا في الاول فصار كقراءة الواحد  
انتهى كلام امداد الفتاوى بعد ان نقل تصحيح حل  
الفطر فيما اذا كانت ليلة الحادي والثلاثين  
مصححة عن الدرارية والحلاصة والبرازية